البحث السادس

تحليل السياسة السعرية لأهم محاصيل الحبوب

عبدالعظيم مصطفى ، عدلي سعداوي ، أيمن شيلابي ، صفاء خميس

مجلة الفيوم للبحوث والتنمية الزراعية - العدد ٣٠ - المجلد ٢ - ٢٠١٦

الملخص باللغة العربية:

يعانى القطاع الزراعي المصري العديد من التدخلات الحكومية، والتي أدى البعض منها إلى انخفاض في كفاءة استخدام الموارد الزراعية ومن أهم تلك التدخلات التدخل في التسعير خاصة لبعض المحاصيل، والتي من أهمها محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز لأهمية تلك المحاصيل على المستوى القومي، الأمر الذي أدى للعديد من التشوهات السوقية والسعرية لتلك المحاصيل وقد استهدف البحث دراسة تلك التشوهات السعرية وتقييم السياسة السعرية لتلك المحاصيل باستخدام مصفوفة تحليل السياسات ودراسة الاختلالات السعرية باستخدام نموذج التوازن الجزئي

وكان من أهم النتائج تحليل مصفوفة السياسات، بالنسبة لمحصول القمح وجد أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات قد بلغ نحو ٠,٢٣ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,١٧كمتوسط لفتر ة الدراسة، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو ١,١٣١ ، وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٦٨ كمتوسط لفترة الدراسة، وتبين أن معاملات الربحية لمحصول القمح بلعت نحو ٠,١٠٦كمتوسط لفترة الدراسة.

بالنسبة لمحصول الذرة الشامية وجد أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات قد بلغ نحو ٠,٢٥ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,١٨ كمتوسط لفترة الدراسة، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو ١,١٧ ، وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٦٩ كمتوسط لفترة الدراسة، وتبين أن معاملات الربحية لمحصول الذرة بلعت نحو ٠,١١كمتوسط لفترة الدراسة.

بالنسبة لمحصول الأرز وجد أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات قد بلغ نحو ٠,١٣٣ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,٠٩٧ كمتوسط لفترة الدراسة، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو ١,١٠٥ ، وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٣٨ كمتوسط لفترة الدراسة، ويتبين أن معاملات الربحية لمحصول القمح بلعت نحو ٠,٠٥٩٢كمتوسط لفترة الدراسة.

كما أوضحت نتائج استخدام نموذج التوازن الجزئي (Partial Equilibrium Model) بالنسبة لمحصول القمح أنه بتقدير كل من متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية، ومتوسط صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية، ومتوسط صافي الخسارة الاجتماعية، ومتوسط الخسارة في فائض المنتج، ومتوسط مكاسب المستهلك، ومتوسط الخسارة في الإيراد الحكومي،والتغير في النقد الأجنبي حيث بلغ تقدير هذه المؤشرات ٢,٢ مليون جنيهاً ، ٣ مليون جنيهاً ، ٥,٢ مليون جنيهاً ، ٥,٤ مليون جنيهاً ١٠,٥مليون جنيهاً ، ٥٥ مليون جنيهاً ، ١٣,٤ مليون جنيهاً على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

بالنسبة لمحصول الذرة تبين أنه بتقدير كل من متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية ، ومتوسط صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية، ومتوسط صافي الخسارة الاجتماعية، ومتوسط الخسارة في فائض المنتج، ومتوسط مكاسب المستهلك، ومتوسط الخسارة في الإيراد الحكومي،والتغير في النقد الأجنبي حيث بلغ تقدير هذه المؤشرات ١,١ مليون جنيهاً ، ١,٦ مليون جنيهاً ، ٢,٦ مليون جنيهاً ، ٣,٩ مليون جنيهاً ، ٦,٦ مليون جنيهاً ، ٣١ مليون جنيهاً ، ٧,١ مليون جنيهاً على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

بالنسبة لمحصول الأرز تبين أنه بتقدير كل من متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية، ومتوسط صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية، ومتوسط صافي الخسارة الاجتماعية، ومتوسط الخسارة في فائض المنتج، ومتوسط مكاسب المستهلك، ومتوسط الخسارة في الإيراد الحكومي، والتغير في النقد الأجنبي حيث بلغ تقدير هذه المؤشرات ٣,٥ مليون جنيهاً، ٣,٦٥ مليون جنيهاً، ٧,٢ مليون جنيهاً، ١٢,٩ مليون جنيهاً ، ١٢,٥مليون جنيهاً، ٢٣,٦ مليون جنيهاً، ١٦.٦ مليون جنيهاً على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

ومما سبق يتبين أنه من الضروري زيادة الاهتمام بدراسة السوق عامة ودراسة الأسعار بصفة خاصة وزيادة الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، وخفض الدعم لكل من محاصيل الدراسة والتوجه نحو سياسة التسعير التأشيري وذلك مثل الإعلان مسبقاً عن سعر توريد المحصول للدولة قبل الزراعة بوقت كاف لتوجيه الإنتاج للسلع المراد إنتاجها، كما توصلت الدراسة إلى أن إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية في مصر أوفر اقتصاديا من استيرادها من الخارج الأمر الذي يتطلب ضرورة تشجيع المنتجين وضرورة بحث جوانب الضرر من زراعة محصول الأرز خاصة التزايد في استهلاك مياه الري في بعض المحافظات، كما توصي الدراسة بزيادة الاهتمام باتخاذ ما يلزم نحو ترشيد النمط الاستهلاكي الغذائي لخفض الدعم للمستهلك وإمكانية البحث عن الوسائل التي تحد من سوء الاستهلاك وزيادة الاهتمام بكل ما من شأنه ترشيد الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل.